

حكايكا

إزالة مخالفات البرامكة والجامعة والبقية تأتي
دباس: أصحاب المخالفات تحدوا
المحافظة رغم إنذارهم أكثر من مرة

الوطن

وتم يوم أمس الأول البدء بحملة وكانت البداية في منطقة البرامكة تحت جسر الرئيس ومن ثم محيط جامعة دمشق ومقابل وكالة سانا، ولن تتوقف الحملة حتى تتم إزالة جميع الإشغالات التي تتجاوز على الأملاك العامة وغير واردة في التراخيص الممنوحة.

وأكد دباس أنه رغم إنذار أصحاب المخالفات لأصحاب المخالفات ليست مفاجئة لأن هذه الحملة لأن المحافظة كانت قد وجهت لجميع المخالفين في المدينة إنذارات منذ شهرين لإزالة هذه التجاوزات، والالتزام بالمساحات المرخصة للكشاك وهي ٢x٤ متر للكشاك الواحد، في وقت نجد أن الواقع هو أضعاف ما هو مسموح، مضيفاً: ولكن للأسف لم يستجب أصحاب هذه المخالفات لكل الإنذارات التي وجهتها المحافظة. علماً أن هذه المخالفات تؤدي إلى ضرر على مستخدمي الطريق وتعد واضح على الأملاك العامة.

وكان رئيس مجلس الوزراء وجه المحافظة مؤخراً بمعالجة هذه الظاهرة من خلال إزالة جميع أنواع التعديت على الأملاك العامة، وكل إشغال غير مرخص أو زيادة على ما هو مرخص تتم إزالته، وعدم التهاون في هذا الموضوع.

كشفت عضو المكتب التنفيذي لقطاع التموين في محافظة دمشق مازن دباس عن البدء بحملة لإزالة التعديت على الأملاك العامة في مدينة دمشق، والتي أدت إلى تشويه المنظر العام للمدينة.

وأكد دباس لـ«الوطن» أن هذه الحملة ليست مفاجئة لأصحاب المخالفات لأن المحافظة كانت قد وجهت لجميع المخالفين في المدينة إنذارات منذ شهرين لإزالة هذه التجاوزات، والالتزام بالمساحات المرخصة للكشاك وهي ٢x٤ متر للكشاك الواحد، في وقت نجد أن الواقع هو أضعاف ما هو مسموح، مضيفاً: ولكن للأسف لم يستجب أصحاب هذه المخالفات لكل الإنذارات التي وجهتها المحافظة. علماً أن هذه المخالفات تؤدي إلى ضرر على مستخدمي الطريق وتعد واضح على الأملاك العامة.

وشدد دباس على أن المحافظة ماضية في هذه الحملة حتى تصبح دمشق خالية من جميع التعديت على الأملاك العامة، والالتزام جميع المرخصين سواء محال أم أكشاك أم بسطات بالكان والمساحة المرخص بها.

محمد منار حميجو

كشف رئيس الهيئة العامة للطب الشرعي في سورية زاهر حجج أنه تم فحص نحو ٦٠ ألف شهيد ١٠٠٠ ألف جريح خلال الأزمة في المناطق التي استعادت الدولة السيطرة عليها خلال الأزمة معظمهم من المدنيين، موضحاً حجج أنه عند اكتشاف مقابر جماعية يتم فحص الجميع قبل فرزهم بعد معرفة صفاتهم وحالتهم. وفي تصريح خاص لـ«الوطن» أعلن حجج عن خطة لإنهاء الفساد في الطب الشرعي خلال هذا الشهر ليصبح صغراً وبالتالي تكون أول مؤسسة خالية من هذا الموضوع، كاشفاً أن ١٠ بالمئة من الأطباء الشرعيين لديهم تجاوزات وسيتم حل ذلك.

وأكد حجج أنه سيتم إصدار الدليل الخاص بالأطباء الشرعيين قريباً ليلتزم به الجميع والذي يشكل آلية ضبط عملهم بشكل دقيق إضافة إلى واجبات وحقوق الطبيب وعلاقته مع القضاء والمواطن، ضارباً مثلاً أنه سيتم تحديد الحالات التي يحق للطبيب منح المصأب أو المعتدى عليه معاقبة ثانية باعتبار أنه مجرد ما منح ذلك فهذا يعتبر قراراً بجس العتدي حتى تصدر النتيجة وهذا ما يسمى بالتقرير المفتوح.

وأشار حجج إلى أن هناك حالات لا تستحق معاقبة ثانية وخصوصاً أن الموضوع فيه حيز حرية لشخص آخر، موضحاً أن الهدف من ذلك منع ممارسة الضغط على الطبيب، موضحاً أنه سيتم إعطاء هامش للطبيب لكن ضمن ضوابط محددة. وكشف حجج أن الهيئة ستصدر خلال الشهر

الحالي الجدول الخاص بنسب العجز ليكون موحداً في المحافظات مع ترك هامش للطبيب لا يتجاوز ٥ بالمئة وفي الحالات التي من الممكن أن يكون عليها خلاف مثل الكسر، موضحاً أنه سيكون له علاقة بالتعويضات رغم أن القضاء هو الذي يحددها بعد تحديد نسبة العجز من الطبيب الشرعي.

ولفت حجج إلى أن هذا الجدول عملت عليه الهيئة منذ ستة أشهر وهو عبارة عن أكثر من ٨٠ صفحة، موضحاً أنه تم الاعتماد خلال الدراسة على دراسات وجداول ومراجع محلية ومن ثم من عدة دول مثل فرنسا وهو إنجاز مهم للطب الشرعي.



وأضاف: لا يجوز ابتزاز الأشخاص الذين يراجعون الطب الشرعي لأن معظمهم من مكويون ومصابون فلا نقبل أن يكون الطبيب ظالماً رغم معاناته نتيجة الظروف الصعبة سواء في قلة الرواتب والتعويضات والحوافز.

ورأى حجج أن القضاء على الفساد يحتاج إلى مساندة المواطنين عبر تقديم الشكاوى في حال وجدوا أن هناك خللاً وظلماً وخصوصاً أن الهيئة أحدثت مكتباً خاصاً للشكاوى، متعبداً ألا يبقى الطبيب الشرعي ولا موظف في الطبابة خارج المحاسبة في حال كانت الشكاوى محقة وصحيحة مرفقة بالأدلة وليست مجرد كلام شفهي.

١٠ بالمئة من الأطباء الشرعيين لديهم تجاوزات
حجج لـ«الوطن»: قريباً الطب الشرعي أول مؤسسة صفر فساد
توحيد نسب العجز.. وتحديد حالات المعاينة الثانية في القضاءأطباء شرعيون
قدموا استقالتهم
لقلة الرواتب

واعتبر حجج أن عمل الطب الشرعي حساس ومن أخطر المهن باعتبار أن تقرير الطبيب من الممكن أن يوصل الشخص إلى حبل المشقة وفي ذات الوقت أن يساهم في براءته، مشيراً إلى أن مهمة الهيئة ليست محاسبة الطبيب فقط بل العمل على رفع السوية العلمية والمادية رغم أنه لا يوجد بشائر خير حول الموضوع المادي رغم المطالبات العديدة بذلك.

ولفت حجج إلى أن هناك بعض الأطباء قدموا استقالتهم رغم العدد القليل للأطباء الذي لا يتجاوز ٥٦ طبيباً، معتبراً أن هناك مستخدمين موظفين واتبهم أعلى من الطبيب الشرعي.

٥ مراحل لتطوير البحث العلمي في الجامعات

الفاهوم لـ«الوطن»: انطلاق المرحلة التطبيقية الأولى من جامعة طرطوس
توثيق الأبحاث العلمية وتسويقها وتحسين التصنيف الجامعي

فادي بك الشريف

بيئت معاونة وزير التعليم العالي لشؤون البحث العلمي الدكتورة سحر الفاهوم أن الوزارة وضعت خطة لتطوير البحث العلمي في الجامعات، من خلال ٥ مراحل تشمل إعداد قواعد البيانات البحثية بشكل رقمي، وتعزيز ثقافة البحث العلمي بإيجاد المنشآت والأدوات البحثية ونشرها في الجامعات وفي مرحلة التعليم ما قبل الجامعي ولدى عموم الشعب وضمن سوق العمل، لتأتي المرحلة الثالثة لتعرف بالبحث وتتحدث عن حقوقه وطرق تحفيزه، أما المرحلة الرابعة تشمل البيئة التكنولوجية للبحث العلمي، وتتضمن المرحلة الأخيرة تشبيك وربط البحث العلمي مع سوق العمل.

وفي تصريح لـ«الوطن» بينت الفاهوم أن انطلاق المرحلة الأولى لتطوير البحث العلمي كانت من جامعة طرطوس، ليعاير إلى تطبيق مختلف المراحل في بقية الجامعات على صعيد إدخال قاعدة البيانات وتوثيقها بشكل أكبر من خلال ٥ مراحل، ناهيك عن عملية تسويق الأبحاث العلمية. وولفت الفاهوم إلى وجود تعاون فني وتقني مع الأمانة السورية للتنمية، بما يتنحس على أبحاث ورسائل الماجستير والدكتوراة، الأمر الذي له انعكاس إيجابي خلال المرحلة القادمة في تحسين تصنيف الجامعات.

كما أشارت إلى إقامة ورشة عمل (خطة) في تطوير البحث العلمي في جامعة طرطوس، منوثة بضرورة إيلاء الباحث الاهتمام الأكبر من خلال تزويده بالبحوث العلمية والمراجع وتأمين المخاير والبيئة التشريعية والتحفيزية له.

ولفت مدير البحث العلمي في وزارة التعليم العالي الدكتور

شادي العظمة إلى أهمية عمل صندوق دعم البحث العلمي وديوره في تمويل الأبحاث العلمية ذات القيمة التطبيقية، بالإضافة إلى أهمية تسويق البحث العلمي وديوره في التنمية، أما مدير الجودة والاعتماد في الوزارة الدكتور حسام عيد الرحمن قدم محاضرة بعنوان «جودة المجالات العلمية وأنظمة التصنيف العالمية – مشروع التعاون مع EBSCO» عرض من خلالها إشكالية البحث العلمي والتصنيف، وانطلق من مدخل أنواع المجالات العلمية ثم مؤشرات قياسها لينتقل إلى الأنظمة التي تصنف المجالات العلمية وقواعد البيانات العالمية.

في السياق انطلقت في جامعة طرطوس المرحلة التطبيقية لإحصاء أعضاء الهيئة التدريسية والتي تشمل إدخال بيانات أعضاء الهيئة التدريسية والفنية إلكترونياً عبر موقع الانترنت المخصص لذلك بعد أن تم تعبئتها ورقياً من قبل أعضاء الهيئة.

ويتضمن المشروع، المعلومات الشخصية والخبرات البحثية والعلمية، بالإضافة إلى المعلومات الوظيفية لكل عضو هيئة، علماً أنه تم تدريب فريق من مهندسي كليات جامعة طرطوس لدعم أعضاء الهيئة التدريسية والفنية والمعيدين ومساعدتهم في إدخال البيانات.

هذا وزارت معاونة الوزير حاضنة تكنولوجيا المعلومات التي تعهدت جامعة طرطوس باستكمالها، لتكون ضمن المحاضرات التي دعا إليها وزير التعليم العالي د. بسام إبراهيم لإحداثها في جميع الجامعات لدعم مسيرة البحث العلمي.

ولفت رئيس جامعة طرطوس الدكتور عصام الدالي إلى متابعة ما تم إنجازه للاستمرار بمنهج دعم البحث العلمي والارتقاء بالعملية التعليمية.

صناعيون وحرفيون يعترضون على تكلفة
المناطق الصناعية في طرطوس!

طرطوس- الوطن

وفي هذا المجال اقترحنا تحميل الوحدة جزءاً من التكلفة لكونها المستفيد الأكبر من المناطق الصناعية، كما اعترضوا أيضاً على الرقم المائل الخاص بالأملاك العامة التي حولت إلى أملاك خاصة للوحدة الإدارية صاحبة النفع الأكبر من المناطق الصناعية في قطاعها، ومن الأسباب أن سعر المتر في المناطق الصناعية والمدن مثل حسياء واللاذقية لا يتعدى ٢٠ بالمئة من السعر المحدد ضمن هذه المناطق.

ورأى هؤلاء ضرورة إعادة النظر بنظام ضابطة البناء إضافة إلى تعديل المخططات التفصيلية للمناطق الصناعية المذكورة بما يتناسب مع الضرورة والحاجة للتطوير والتحديث قبل طرح المقاسم على الصناعيين والحرفيين وأصحاب الأعمال لكون نظام ضابطة البناء الحالي يؤثر سلباً في سعر المتر. ورغم ما تقدم استمرت الجهات المعنية في متابعة عمله وفي إعداد الإعلان للتكاتب على مقاسم هذه المناطق وفق الأسعار المرتفعة المعترض عليها لكن بعد عرض مضمون الاعتراض وأسبابه أمام وزير الإدارة المحلية والبيئة خلال زيارته الأخيرة لطرطوس تفهم هواجس الحرفيين والصناعيين وأسباب التكلفة ممثلهم ووجه بإعادة النظر بدراسة التكلفة وصولاً لتخفيض سعر المتر المربع الواحد قبل إعلان التكاتب على المقاسم وعلماً أن المحافظة بصدد تنفيذ ذلك قريباً ولا تدري كم سيتم تخفيض سعر المتر المربع نتيجة ذلك لكن لدى سؤالنا عضو المكتب التنفيذي لاتحاد حرفيي طرطوس منذر رمضان توقع أن ينزل السعر من نحو خمسين ألفاً حالياً إلى نحو ٣٥ ألف ليرة أو أقل وهذا الرقم سيخفف أكثر إذا ما تمت إعادة النظر بنظام ضابطة البناء الذي طالبنا به.

مشاعر الإرتياح والنفائل التي راقت قرار إحداث مناطق حرفية صناعية في المدن والوحدات الإدارية في محافظة طرطوس يبدو أنها بدأت تتلاشى أو تنحسر تدريجياً مع الإعلان عن الاكتتاب في منطقتين منها حالياً فالأسعار العالية للمتر المربع في تلك المناطق قد تخرج شريحة واسعة من الحرفيين والصناعيين من دائرة المنافسة وحتى مجرد الاشتراك في الاكتتاب.

والأرقام الكبيرة التي وصل إليها سعر المتر المربع المبدئي للمناطق الصناعية الجديدة دفعت بممثلي اتحاد الحرفيين وغرفة الصناعة في اللجان التي شكلها المحافظ لتحديد السعر للحفاظ والاعتراض على المحاضر وجعلتهم يرفعون مذكرة خطية للجهات المعنية تتضمن أسباب اعتراضهم ومقترحاتهم لإعادة النظر بالأسعار حتى يتسنى للحرفيين الاكتتاب على المقاسم عند الإعلان عنها.

وكشف ممثلو الاتحاد والغرفة لـ«الوطن» أسباب اعتراضهم على الأسعار، حيث قال ممثلاً غرفة الصناعة عماد قدور وعبدان العلي وممثل اتحاد الحرفيين منذر رمضان: إن الأسباب تتمثل بعدة نقاط أبرزها أنه تم احتساب قيم أعمال يجب أن تكون تكلفتها من خارج الدراسة وتوقع من الوحدة الإدارية أو من الموازنات المستقلة الخاصة بتنفيذ المشروعات.

كما تم احتساب قيمة المساحة المخصصة للوحدة الإدارية وتحميلها على عاتق الحرفيين والصناعيين لكون الوحدة الإدارية تحصل على المقاسم داخل المنطقة الصناعية مجاناً إضافة إلى حصولها على ٥ بالمئة من القيمة الإجمالية لحساب التكلفة النهائية للمنطقة الصناعية



محمود الصالح

كشفت الزبائيت هوف الممثل المقيم لمنظمة الصحة العالمية في دمشق في تصريح خاص لـ«الوطن»، أن منظمة الصحة العالمية ترأب موضوع انتشار مرض الاشمانيا في بعض المناطق وهي تدعم كل المناطق وليس فقط منطقة الرقة، حيث كان هناك زيادة فيها بنسبة ٣٠ بالمئة في إصابات الاشمانيا نتيجة التهجير وكذلك الدمار الكبير الذي لحق في المنشآت والمباني في بعض المناطق، ومن ثم شكل ذلك بيئة مناسبة لتكاثر ذبابة الرمل الناقلة للمرض.

وأشارت إلى وجود حالات في الرقة وحمص ودير الزور والحسكة وحلب وريف دمشق، مؤكدة قيام منظمة الصحة العالمية بتقديم الدعم من خلال العلاج الخاص بمرض الاشمانيا وتشجيع الأهالي على استخدام «الناموسيات»، وتوزيعها عليهم.

وبيئت هوف أن المنظمة تساعد في تأسيس مراكز مجتمعية من خلال مكون الصحة النفسية، حيث ساعدت في تأسيس خمسة مراكز مجتمعية في حلب، ويتم العمل على تأسيس ١٩ مركزاً مجتمعية في المناطق الأخرى وبهذا يمكن للجميع ليس فقط الحصول على خدمات الرعاية الصحية الأساسية، وإنما الحصول على حزمة

الخدمات المجتمعية المدعمة والملحقة بخدمات الرعاية الصحية الأولية والتي من شأنها أن تعرف بتدابير الصحة والوقاية من المرض.

وتحدثت هوف خلال اللقاء الإعلامي الذي أقيم في مكتب منظمة الصحة العالمية بمناسبة اليوم العالمي للصحة العالمية



تعاون مع وزارة الصحة لإعادة تفعيل المراكز الصحية التي دمرتها الحرب وعادت الآن في المناطق المحررة، وأن المنظمة تعمل ما أمكن على تعويض سيارات الإسعاف التي خرجت من الخدمة بسبب الحرب، لكن الحقيقة إمكانيات المنظمة متواضعة، والاحتياجات كبيرة جداً لذلك تحتاج إلى موارد إضافية لتغطية ذلك.

وأكدت هوف أن الخدمات الصحية في سورية كانت قبل الأزمة من أفضل دول المنطقة، بل ربما من أفضل دول العالم، لكنها تعرضت لأضرار كبيرة جداً في الأزمة، والكل يعرف أن رقي دول العالم يفخر ساساتها في قطاع الصحة، ونجاحه فيها هو البوابة لأي سياسي أو حزب في الفوز بأي انتخابات.

مدير الرعاية الصحية الأولية في وزارة الصحة فادي قسيس قال: الاهتمام بالأرياف هو هدفنا الأول، حيث كانت المراكز الصحية تعود للعمل خلال أيام من تحرير أي منطقة، اليوم تتم إعادة ترميم وصيانة وتفعيل ١٩٠ مركزاً صحياً في المناطق التي حررها الجيش العربي السوري وكذلك ترميم ١٧ مشفى، بعد أن كانت ٧٠ بالمئة من منظومة الإسعاف قد خرجت من الخدمة بسبب المجموعات الإرهابية، مضيفاً: لكن نحن نغطي الأولوية دائماً للمناطق التي عاد إليها السكان.

هوف لـ«الوطن»: نشجع الأهل على استخدام «الناموسيات» بعد زيادة الاشمانيا

قسيس: إعادة ١٩٠ مركزاً صحياً و١٧ مشفى
متضرراً إلى العمل بعد تحرير مناطقها

تعاون مع وزارة الصحة لإعادة تفعيل المراكز الصحية التي دمرتها الحرب وعادت الآن في المناطق المحررة، وأن المنظمة تعمل ما أمكن على تعويض سيارات الإسعاف التي خرجت من الخدمة بسبب الحرب، لكن الحقيقة إمكانيات المنظمة متواضعة، والاحتياجات كبيرة جداً لذلك تحتاج إلى موارد إضافية لتغطية ذلك.

وأكدت هوف أن الخدمات الصحية في سورية كانت قبل الأزمة من أفضل دول المنطقة، بل ربما من أفضل دول العالم، لكنها تعرضت لأضرار كبيرة جداً في الأزمة، والكل يعرف أن رقي دول العالم يفخر ساساتها في قطاع الصحة، ونجاحه فيها هو البوابة لأي سياسي أو حزب في الفوز بأي انتخابات.

مدير الرعاية الصحية الأولية في وزارة الصحة فادي قسيس قال: الاهتمام بالأرياف هو هدفنا الأول، حيث كانت المراكز الصحية تعود للعمل خلال أيام من تحرير أي منطقة، اليوم تتم إعادة ترميم وصيانة وتفعيل ١٩٠ مركزاً صحياً في المناطق التي حررها الجيش العربي السوري وكذلك ترميم ١٧ مشفى، بعد أن كانت ٧٠ بالمئة من منظومة الإسعاف قد خرجت من الخدمة بسبب المجموعات الإرهابية، مضيفاً: لكن نحن نغطي الأولوية دائماً للمناطق التي عاد إليها السكان.